المصدرية غير بان فيقال المنقول اليه المنقول عنه من ذلك الجهة ايضا ونحن بعد ما استقر بنا المصدر
المنقولة عن معناها الاصلي الى معنى اخر كالطهارة والصلوة والزكوة والحج وغيرها وجدنا بقاء
معنى المصدرية في المنقول اليه فانا نظن بالمتكلم بالاغلب فيحصل الظن بان معنى الاستصحاب
هو احد الثلثة والظن حجة في الموضوع المستنبط الثالثة ان الاصوم وان اختلفوا في تعريف
الاصحاب وعرفوه بعبارات لكن احد منهم لم يقل بان معناه هو القاعدة فيحصل بين ذلك الظن
بان القاعدة ليست معنى الاستصحاب والظن حجة والجواب ان الاولى واما الثانية فيمنع تبادر
احد الثلثة من لفظ يستصحب واما ثانيا فيمنع كون تبادر احد الثلثة من لفظ يستصحب وضعيا
وضعيا بعد تسليم نسخ التبادر والقرينة موجودة على الجان في المقام وهو ضمير الفاعل من الحكم
والفاعة وما ضاهاها واما ثالثا فنقول سلمنا لكن صحة قولنا يجب الابقاء والتمسك والحكم وعدم
صحة قولنا يجب الاستصحاب الذي بالنسبة الى الظن الحاصل من غلبة عدم الاختلال وكما صحة الاستصحاب
حجة وعدم صحة الاول حجة والحكم حجة والتمسك حجة والاصل للمعارض الدليل الاجتهادي والنقلي مقدم
على التقليد الظن واما عن الثانية فهو الجواب الثالث عن الشبهة الاولى وهو الجواب عن الشبهة الثانية
ايضا والحاصل ان ما ذكرنا في الدليل اقوى ظنا من ذلك الشبهات فان قلت لا تطرح ظهور اتفاق
الاصحاب على عدم كون الاستصحاب بمعنى القاعدة كما ذكرنا في الشبهة الثالثة بل اجمع بينه وبين
ذلك بحمل ظهور اتفاقهم على الزمان السابق وحمل دليلك على زماننا قلنا ذلك لا يستلزم تعدد
النقل والاصل عدمه فان قلت لا بد لذلك من ارتكاب تعدد النقل لان هذا الاصل ان عملت به
من باب السببية المطلقة فالدليل عليه وان عملت به من باب السببية المقيدة او من باب الوصف
فلا ريب ان الوصف هنا انما هو في جانب ظهور اتفاق الاصحاب على ان معنى الاستصحاب عندهم هو
وما نحن فيه ليس هو القاعدة فلا بد من قولك بان المنقول اليه الان غير المنقول اليه سابقا فتامل
العلم الظني بان لك من ضم دليلك مع ظهور اتفاقهم والظن حجة فيطرح الاصل قلنا نمنع اولا
حصول الظن من باب وفاقهم خصوصا بعد ملاحظة اضطراب كلماتهم واختلاف اقوالهم فتامل
نقول ان لنا غير الاصل دليل اخر على صحة هذا الجمع وهو ان غالب النقول ان لم نقل كلها يظن
المتكلم بالاغلب فتعارض هذا الاستقراء مع ظهور اتفاقهم ويبقى الاصل سليما للمعارض
فظهر مما ذكر بطلان التعاريف الثلثة الاول واما الرابع فبطلانه ظاهر مما مر لانه يمنع

ان بين الاستصحاب حتى يجب العمل بالاستصحاب ولا يصح ان بين يجب العمل بكون حكم او وصف حجة على ان
لفظ الاستصحاب لم يستعمل في هذا المعنى قط فظا فلو كان حقيقة فيه لزم المجاز بلا حقيقة واما
فساد كون الاستصحاب نفس الحالة السابقة لعدم صحة قولنا الحالة السابقة يجب العمل بها استصحاب
فظهر مما مر لان الخمسة واما الدليل على صحة الاخير ولكون الاستصحاب حقيقة فيه فهو التبادر
من قولنا الاستصحاب حجة وعدم وجود المنافرة الملازمة للمجاز بين لفظ الاستصحاب ولفظ حجة
كما هو موجود في مثل اسد يرمي فانقلت لو كان الاستصحاب حقيقة في القاعدة مجازا في الثلثة
الاول لكان اللازم وجود المنافرة عدم استعماله في الثلثة مع انا نمنع انه لا منافرة في قولنا يستصحب
او استصحابا للحالة السابقة قلنا وجود المنافرة وارتكاب المجاز في هذا الاستعمال يقينيا يقبل
الانكار اما على القول بحقيقته الاستصحاب في القاعدة فواضح واما على القول بحقيقته في
احد الثلثة فلانكاد التجريد الذي هو وضع قسام المجاز فان المراد من الاستصحاب وقولنا
استصحابا للحالة السابقة قلنا وجود المنافرة ليس الا نفس الابقاء مجردا عن الحالة
والمفروض انه غير موضوع بازائه ثم النقل في لفظ الاستصحاب يقينيا لا تعييني الاصالة
تاخر الحادث وغلبة النقل التعييني وما قيل ان النقل التعييني يحتاج الى قرائن كثيرة
والاصل عدمها فدفوع بانه اصل في غير المتنوع وممنوع بالنسبة الى اصالة تاخر
الحادث لانه استصحاب في المتنوع مضافا الى ان الاصل لا يعارض الغلبة هذا والاظهر عندنا
ان الاستصحاب عبارة عن بقاء ما كان كما كان الا مر الشائع في ان هذه المسئلة اصولية
ام فرعية والاظهر في بادي النظر الاول فنقول لا ريب في انه ان كان حجيته الاستصحاب
من باب الوصف اندرج في المسائل الاصولية لكونه حجة حينئذ من جزئيات العقل وان كان
حجيته من باب الاسباب فهي اندراجه في الاصول او الفروع اشكال من حصر الادلة
الادلة في الاربعة وليس منها الاستصحاب فخرج عن المسايل الاصولية وما يظهر من بعض
ان الاستصحاب ان اخذ من الاخبار فهو من السنة والا فمن العقل فهو فاسد لانا نقول
من ان الدليل على حجية الاستصحاب لو كان هو الاستقراء فلا يدخل في الادلة الاربعة
لان مدار الحجية حينئذ على غير الادلة الاربعة اذ لقايل ان يقول ان الاستقراء انما
حجة من باب الوصف او السبب وعلى التقديرين داخل في الاربعة لانه لو كان